

## سبل مكافحة الفساد :

- **المحاسبة :** هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية و الأخلاقية عن نتائج أعمالهم أي أن يكون الموظفون مسؤولون أمام رؤسائهم اللذين هم يشغلون قمة الهرم في المؤسسة كالوزراء و اللذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية .

- **المساءلة :** هي تقديم المسؤولين للتوضيحات اللازمة حول سبل استخدام صلاحياتهم و القيام بواجباتهم و الأخذ بالتعليمات التي توجه اليهم و تلبية المتطلبات المطلوبة منهم بالتالي يجب على المسؤولين تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم و مدى نجاعتها و حق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة و أعمال النواب و الوزراء و الموظفين العموميين حتى يتم التأكد من أن أعمال هؤلاء تتفق مع القيم الديمقراطية و مع تعريف القانون لوظائفهم و مهامهم و هو ما يشكل أساسا لاستمرار اكتسابهم للشرعية و الدعم .

- **الشفافية :** هي وضوح ما تقوم به المؤسسة و وضوح علاقتها مع المواطنين المنتفعين من الخدمة أو مموليها و علنية الإجراءات و الغايات و الأهداف و هو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية و هي ببساطة العمل في العلن أي أن تكون كل المرافق و المؤسسات شفافة تعكس ما يجري بداخلها فيجب أن تكون الحقائق معروفة و متاحة للبحث و المساءلة و النقاش .

- **النزاهة :** هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق و الأمانة و الإخلاص و المهنية في العمل و بالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية و النزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم و إجراءات عملية .

نظرا لتعدد أسباب الفساد التي تشمل المجالات السياسية و الاقتصادية ، الإدارية ، الاجتماعية فإنه للقضاء عليه يجب القيام بإصلاحات شاملة و جذرية تشمل كل هذه الجوانب و من أجل نجاح هذه الإصلاحات يجب أن تتميز بما يلي :

- أن تكون هذه الإصلاحات شاملة و ليست جزئية .
- أن تكون مستمرة و ليست متقطعة .
- أن تكون مخطط لها و منظمة بشكل جيد و خاضعة للرقابة الدورية .
- تحتاج لتعاون و تكافل جميع جهود المسؤولين .

## أ. الإصلاحات السياسية :

إن نجاح مكافحة الفساد يتطلب القيام بإصلاح النظام السياسي و ترشيده ، و توفير مبادئ المشاركة و الشفافية و المساءلة الفعلية و إلغاء كل المؤسسات و الممارسات الشكالية التي لا تعبر عن ممارسة ديمقراطية فعلية و عن حكم راشد حقيقي كما تتطلب توفر الإرادة السياسية الجادة و الصادقة لدى المسؤولين و السياسيين في مواجهة الفساد و مكافحته باستئصال أسبابه و معاقبة مرتكبيه و تعزيز الديمقراطية و التأكيد على استقلالية القضاء و الفصل بين السلطات و تفعيل الأحزاب في الحياة السياسية .

## ب. الإصلاحات الإدارية : تتمثل الإصلاحات في المجال الإداري بما يلي :

- العمل على انشاء آليات للمساءلة و المتابعة و الرقابة سواء الداخلية من الإدارة نفسها أو الخارجية من هياكل مستقلة مثل مدققي الحسابات .
- الشفافية بالتوظيف و العمل على وضع الشخص المناسب بالمكان المناسب .
- إصلاح أنظمة الأجور و الحوافز و جعلها مواكبة للظروف الاقتصادية و متطلبات المعيشة لضمان توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية للموظف بوسائل و طرق مشروعة .
- ضمان وضوح التعليمات و توزيع المهام و المسؤوليات ووضع قواعد العمل و الإجراءات المكتوبة ، و معايير الإنجاز الدقيقة و مدونات السلوك للموظفين بالتمسك و احترام أخلاقيات الوظيفة .
- التدريب و التكوين للموظفين .
- اعتماد سياسة التدوير الوظيفي "الحركة الدورية للموظفين" .
- تفعيل الممارسات الأخلاقية و دور الرقابة الذاتية .
- مكافحة البيروقراطية الإدارية من خلال تكريس اللامركزية الإدارية بكل مرونتها .
- العمل على جعل عملية تقويم الموظفين مستمرة لكشف الانحرافات و تصحيحها .
- الاعتماد على الرقابة الإدارية السليمة من خلال وضع اللوائح و القوانين التي توضح الأخطاء و تحدد العقوبة المناسبة لها .
- تبسيط الإجراءات في الوحدات الإدارية .
- تعزيز دور أكبر لمؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد .
- تعزيز الشفافية في المؤسسات حتى لا تكون هناك مجالاً للرشوة .
- تطوير نظم اختيار و تعيين و ترقية الموظفين و التوصيف الدقيق و العلمي للوظائف
- التركيز على الجانب الأخلاقي و تفعيل القيم الدينية و الروحية المرتبطة باستقامة الأفراد و اتجاه نحو إعداد ميثاق أخلاقي لكل مهنة .
- إصلاح النظام المصرفي و السيطرة عليه لمنع نهب المال العام .

- تكوين مؤسسات رقابية مستقلة تشرف على رقابة العمل في الهيئات الحكومية و الخاصة على حد سواء .
- تكثيف الجهود الخاصة بالتوعية الإدارية .

### **ج. الإصلاحات في الميدان الاجتماعي :**

تعتبر الأوضاع المعيشية المتردية من أهم أسباب الفساد التي تؤدي الى انتشار واسع للفساد ، لذلك يجب العمل على تحسين الوضعية الاجتماعية للأفراد برفع مستوى معيشتهم و تحسين نوعية و جودة الخدمات المقدمة لهم و خاصة الصحية و التعليمية ... إلخ ، بالإضافة إلى الحرص على التوزيع العادل للدخل و الثروة و تحقيق التكافؤ الفرص